وجودي في عمان [بغرض مناقشة المسألة] في آذار (مارس) ١٩٨٥، خرجت بانطباع ان [رئيس الادارة المدنية] يفضل تقديم طلب الى الحكم العسكري لاعادة البلدية الى مجلسها الشرعي، وان الموقف الفلسطيني من المسألة، يتلخص في وجوب حل غير مهين» (**المصدر نفسه**).

اما باسل كنعان، المرشح الذي بدا الاوفر حظاً في ذلك الحين، فقد ذكر، في مقابلة اجراها معه التلفزيون الاسرائيلي، انه اجتمع، قبل ما يقارب السنة ونصف السنة من تاريخ اجراء المقابلة، في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٥، مع منسق النشاطات الاسرائيلي في المناطق المحتلة، شلومو غورن، و «ابلغني بنيّة السلطات الاسرائيلية تعيين رؤساء بلديات عرباً، بدلاً من الموظفين الاسرائيليين، فاخبرته بضرورة التشاور مع عمان اولاً. وذهبت الى هناك فعلاً، وكان جواب [الجهات المعنية] ان الاردن يوافق على الخطوة، شرط ان تتم [التعيينات] في ثمان بلديات وليس [في] واحدة. وعدت واخبرت منسق النشاطات بذلك، فاجاب بان اسرائيل لا تستطيع، ولا تأخذ تعليماتها، من عمان. فذهبت الى عمان ثانية، وحصلت على موافقة بشأن القبول بالتعيين في اربع بلديات فقط بدلاً من ثمان (نابلس ورام الله والبيرة والخليل)، وقد وافق غورن، قائلاً: «جيد، ابدأ انت في نابلس، وسيتبع ذلك البلديات الاخرى» (**دافار**، ١٩٨٥/١١/١١).

ومن ناحية اخرى، يشير بعض المصادر الى ان الغرفة التجارية في نابلس بدأت، بدورها، اتصالات مماثلة لما قام به كنعان بصورة شخصية، حيث «ابدت قبولها، علناً، بتسلم شؤون بلدية نابلس. لكن المصادر الاسرائيلية لم تعتبر ذلك اتصالاً واعلاناً رسمياً، ما لم تقدم الغرفة ورئيسها طلباً رسمياً بذلك. وقد تم تقديم الطلب في السادس من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٥، وبعد اجتماع عقدته الغرفة بكامل، اعضائها، وسلمت كتاباً خطياً الى الحاكم العسكري اعلنت فيه استعداد افرادها، مجتمعين، تسلم ادارة مجلس البلدية. وقد اصدرت الغرفة التجارية، فيما بعد، بياناً اعلنت فيه استعداد رئيسها ظافر المصري تسلم رئاسة بلدية نابلس. وقالت مصادر اسرائيلية ان ظافر المصري ذهب الى عمان للحصول على موافقة الملك حسين (**هآرتس**، ١٩٨٥/١٠/٣١).

الا ان الغرفة التجارية وضعت ثلاثة شروط لوضع قرار التعيين موضع التنفيذ، وهي:

١ ـ «ان يقبل جميع اعضائها، دون استثناء، لاشغال مجلس البلدية.

٢ ـ «عدم توريطهم [اعضاء الغرفة] في الامور السياسية من جانب السلطات [الاسرائيلية] مستقبلاً. وان لا يتدخلوا في ذلك بشكل قاطع.

٣ ـ «ان لا يشارك اعضاء الغرفة التجارية اشخاص آخرون في ادارة مجلس البلدية» (**العودة**، ١٩٨٥/١١/٧).

وقد وافقت السلطات الاسرائيلية على هذه الشروط و «اعلن رئيس الادارة المدنية في [الضفة الغربية]، العميد افرايم سنيه، عن تعيين المصري رئيساً لبلدية نابلس، وتعيين اعضاء الغرفة التجارية في المدينة اعضاء في مجلسها البلدي». وقال سنيه ان التعيين تم بموافقة رئيس الحكومة ووزير الدفاع، وانه يعتبر التعيين الاول في سلسلة تعيينات لرؤساء جدد آخرين للبلديات الاربع التي يديرها، حالياً، ضباط اسرائيليون (وهي نابلس، والخليل، ورام الله، والبيرة)، والتي اقيل رؤساؤها قبل حوالى ثلاث سنوات، وسيتم اختيار هؤلاء الرؤساء من بين مؤيدي الاردن (**هآرتس**، ١٩٨٥/١١/٢٧).

ولقي موقف ظافر المصري، المتمثل في قبوله رئاسة البلدية، مباركة جماهيرية، وحمله المواطنون على الاكتاف عندما توجه لتسلم رئاسة البلدية (**البيادر السياسي**، القدس، ١٩٨٦/٣/١٥). واعلن المصري انه «لا يعنيني من الذي يمنحني كتاب التعيين. المهم تعريب البلدية، ومساعدة المواطنين بالقدر الذي نستطيع انتزاعه. واذا تعذر علينا العمل لصالح المواطنين، فسأقدم استقالتي» (**المصدر نفسه**).

من جهة اخرى، اكد المصري انه سيعمل من اجل اجراء انتخابات مستقبلاً. واوضح، خلال الاحاديث والمقابلات التي أجريت معه بعد ذلك، «انه يقف، صراحة، مع شعبه وقضيته، وان م.ت.ف.، بقيادتها الشرعية، هي الممثل الوحيد للفلسطينيين، وانه يرفض الحكم الذاتي» (**المصدر نفسه**).